

TIME RECEIVED	REMOTE CSID	DURATION	PAGES	STATUS
June 10, 2015 1:36:25 PM GMT+02:00	41 22 7384415	275	17	Received
10/06/2005 10:56	41-22-7384415	MISSION EGYPTE		PAGE 01/17

*Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt
to the United Nations Office, the WTO
and other International Organizations
at Geneva*



البعثة الدائمة لجمهورية مصر العربية
لدى مكتب الأمم المتحدة ومنظمة التجارة
العالمية والمنظمات الدولية الأخرى
جنيف

CHAN.2015.088

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the World Trade Organization and other International Organizations at Geneva presents its compliments to the Office of the High Commissioner for Human Rights, and with reference to the latter's note verbale RRDD/HRESIS/JS/PO/CH/is dated 18 May 2015 regarding the submission of the report on the implementation of the Resolution A/RES/69/167 on the Protection of migrants, has the honor to attach herewith every relevant information from the Egyptian Ministry of Manpower and Immigration on this issue. The Permanent Mission of Egypt confirms that the information provided can be made available on the OHCHR website.

The Permanent Mission of the Arab Republic of Egypt to the United Nations Office, the World Trade Organization and other International Organizations at Geneva avails itself of this opportunity to renew to the Office of the High Commissioner for Human Rights, Committee on the Protection of the Rights of All Migrant Workers and members of their Families, the assurances of its highest consideration.

Geneva, 10 June 2015

Office of the High Commissioner for Human Rights
Fax: 022 917 90 08





جمهورية مصر العربية
وزارة القوى العاملة والهجرة
مكتب رئيس الإدارة المركزية

العلاقات الخارجية
إدارة مستويات العمل الدولية

هماية المهاجرين

تشرف جمهورية مصر العربية بعضويتها بالجمعية العامة للأمم المتحدة ، كما نذكر بالتزامها بكافة المواثيق الدولية التي هي طرف فيها منذ عضويتها بالمنظمة الموقرة وحتى الآن.

كما تفخر بعضويتها بمنظمة العمل الدولية كأحدى الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة التي تهتم بشؤون العمل ، وتذكر أيضا بالتزامها بكافة معايير العمل الدولية الصادرة عن تلك المنظمة العربية والتي صدقت عليها مصر ، وهذا الالتزام ليس تشريعياً فقط إنما يظهر جلياً في التطبيق والممارسات الفعلية سعياً لتحقيق الهدف الرئيس لها وهو " العمل اللائق .

علاوة على ذلك تعزز مصر بعضويتها بمنظمة الهجرة الدولية وبالتزامها بكافة المواثيق المنبثقة عن هذه المنظمة ذات الأهداف الإنسانية الراقية .

وبناء على ما قدمته مصر من معلومات إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان لإعداد تقرير عن " أعمال الحق في العمل لتقديمه إلى مجلس حقوق الإنسان قبل انعقاد دورته العادية والثلاثين وكذلك تمشياً مع ما قدمته مصر إلى منظمة العمل الدولية من تقارير عن الاتفاقيات والتوصيات ذات الصلة بالعمال المهاجرين تشرف بتقديمها على :-

تظهر التشريعات الوطنية لجمهورية مصر العربية مدى توافيقها والتزامها بكافة المواثيق الصادرة عن المنظمات الدولية التي هي عضو بها وطرف فيما صدر عنها ، وهذه التشريعات الوطنية التي تنظم " حماية المهاجرين " تمثل في :-



جمهورية مصر العربية
وزارة القوى العاملة والهجرة
مكتب رئيس الإدارة المركزية

للمعاملات الخارجية
إدارة مستويات العمل الدولية

- الدستور المصري ٢٠١٤
 - قانون العمل رقم ١٢ لسنة ٢٠٠٣
 - قانون الهجرة رقم ١١١ لسنة ١٩٨٣
 - القانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٠٤ بشأن الهجرة والجنسية.
- وتتوافق هذه التشريعات جميعاً مع المواثيق الدولية التالية :-
١. مواثيق دولية صادرة عن الأمم المتحدة
 - الإعلان العالمي لحقوق الإنسان
 - العهد الدولي الخاص بحقوق المدنية والسياسة
 - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - اتفاقية مناهضة التعذيب
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
 - اتفاقية حقوق الطفل
 - اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري
 - اتفاقية حقوق الأطفال ذوي الإعاقة
 - اتفاقية فيينا للعلاقات القنصلية
 - اتفاقية حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم
 ٢. معايير عمل صادرة عن منظمة العمل الدولية
 - الاتفاقية رقم ٩٧ لسنة ١٩٤٩ بشأن العمال المهاجرين.
 - الاتفاقية رقم ١٤٣ لسنة ١٩٧٥ بشأن العمال المهاجرين.

Nagla - ٢٠١٥/٠٦/٠١

٢ شارع يوسف حسان - مدينة نصر - القاهرة
24037562 - 22609982 Tel - Fax :
Youssef.Ahmed.Ht. Near City. E-mail :
youssefahmed@yahoo.com

72-80 20-10-10



جمهورية مصر العربية
وزارة القوى العاملة والهجرة
مكتب رئيس الإدارة المركزية

للمعاملات الخارجية
إدارة مستويات العمل الدولية

- الاتفاقية رقم ١٩ لسنة ١٩٢٥ بشأن المساواة بين العمال الوطنية والأجانب فيما يتعلق بالتعويض عن أصحاب العمل -
- الاتفاقية رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٢ بشأن المساواة في المعاملة بين الوطنية وغير الوطنية في الضمان الاجتماعي.
- التوصية رقم ٨٦ لسنة ١٩٤٩ بشأن العمال المهاجرين
- التوصية رقم ١٥١ لسنة ١٩٢٥ بشأن العمال المهاجرين
- الإعلان العالمي للحقوق الأساسية في العمل
- الاتفاقية رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٠ بشأن العمل الجبري
- الاتفاقية رقم ١٠٥ لسنة ١٩٥٧ بشأن إلغاء العمل الجبري
- الاتفاقية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٥١ بشأن المساواة في الأجور
- الاتفاقية رقم ١١١ لسنة ١٩٥٨ بشأن عدم التمييز في الاستخدام والمهنة
- الاتفاقية رقم ١٣٨ لسنة ١٩٢٣ بشأن الحد الأدنى للسن
- الاتفاقية رقم ١٨٢ لسنة ١٩٩٨ بشأن أسوأ أشكال عمل الأطفال

وتؤكد جمهورية مصر العربية على أن الالتزام التشريعي بواجبه التزام تطبيقي في الواقع والممارسات الفعلية ، ويظهر ذلك في الآتي :-

١. إيمان مصر بان للمهاجرين إسهاماتهم الإيجابية على النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، حيث أن مصر من الدول التي يتأثر اقتصادها بالتحويلات النقدية التي تأتيها من العمال المصريين بالخارج .
٢. تذكرو مصر بأنها في أغلب الأحوال دولة أصلية أو دولة معبر وقلماً تكون دولة مقصد ، إلا أن ذلك لا يمنعها من التزامها بحقوق المهاجرين ومعاملتهم بما يكفل لهم كرامتهم الإنسانية



جمهورية مصر العربية
وزارة القوى العاملة والهجرة
مكتب رئيس الإدارة المركزية

المعاملات الخارجية
إدارة مستويات العمل الدولية

1. ومنع الجرائم التي يمكن أن ترتكب ضدهم وحمايتهم من الاستغلال بكافة أشكاله أو الواقع في فيخ الاتجار بالبشر.
2. تسعى مصر دائماً لتقديم المبادرات التي تحترم الحقوق والحريات الأساسية للمهاجرين وفقاً لما جاء بالقانون الدولي.
3. وتؤكد جمهورية مصر العربية أن تشريعاتها سالفه الذكر تضمن تناسب العقوبات على المهاجرين مع ما ارتكبوه من جرائم.
4. تحترم مصر الحقوق الإنسانية للمهاجرين من النساء والأطفال وكذلك الأطفال غير المصحوبين بوالديهم والذين لا يحملون وثائق السفر من خلال إقامة أماكن الإيواء لهم ومعاملتهم معاملة كريمة في كافة النواحي الاجتماعية والصحية والتعليمية والنفسية.
5. تتعاون الحكومة المصرية مع منظمات المجتمع المدني الوطنية والقومية والإقليمية الدولية في تنظيم الحملات الإعلامية التوعوية بمخاطر الهجرة.
6. تتعاون مصر مع كافة الدول فيما يتعلق بمعالجة مسائل الهجرة بما يضمن تعزيز حقوق المهاجرين وبما لا يؤدي إلى زيادة استضعافهم.
7. تخلص مصر من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب ضد المهاجرين.
8. تتيح الحكومة المصرية من خلال أجهزتها التنفيذية للمهاجرين الإبلاغ عن أية حالات لسوء المعاملة وبما يضمن المعالجة السريعة والمنصفة.
9. تراعى اللجان التشريعية المصرية دوماً عند سن التشريعات وإجراء التعديلات عليها أن يكون ذلك في إطار ما صدقت عليه مصر من التزامات دولية ووفقاً لأحكام القانون الدولي.

2005/06/01 - Nagla

٢ شارع يوسف عباس - مدينة نصر .. القاهرة
Y. Youssef Abbas St. Near City. Tel - Fax : 22609882 - 24037562
yrcconferences@yahoo.com E-mail :

11-01-02 08:25



جمهورية مصر العربية
وزارة القوى العاملة والهجرة
مكتب رئيس الإدارة المركزية

المعاملات الخارجية
إدارة مستودعات العمل المؤقتة

١١. تحترم التشريعات المصرية وتطبيقاتها خاصة في مجالى مكافحة الإرهاب ومكافحة الجريمة المنظمة للعبارة للحدود الوطنية، حقوق الإنسان المهاجر وضمان عدم تعرضه للتهريب او الخضوع للتجارة بالبشر.
١٢. تنفذ الحكومة المصرية باستمرار الدورات التدريبية للعاملين بالمناطق الحدودية لضمان معاملتهم للمهاجرين وفقاً للقانون الدولى لحقوق الإنسان .
١٣. تلاحق الأجهزة الأمنية كل من تتأكد من أنه ينتهك الحقوق الإنسانية للمهاجرين .
١٤. تقوم الجهات المسؤولة بالاتصال بالقنصليات الخاصة بدول المهاجرين وذلك فى حالات الاعتقال والسجن أو الحبس الاحتياطي.
١٥. تساعد الجهات المسؤولة المهاجرين فيما يخص التحويلات النقدية الابلادهم .
١٦. تأخذ الخطة التنموية المصرية فى حسابها اعتبارات المهاجرين .
١٧. أنشأت مصر لجنة مختصة بوزارة العدل تسمى " اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر" تختص بمتابعة ومراقبة تنفيذ أحكام القانون الدولى والتشريعات والمواثيق الدولية فى مجال حماية المهاجرين من الاتجار بالبشر.
١٨. قامت مصر بإعداد أماكن لإيواء العمال المهاجرين للعمل فى ليبيا بعد تفاقم الوضع الامنى هناك ، كما ساهمت الحكومة المصرية فى تحرير العمال الليبيين المختطفين بليبيا وإعادتهم إلى بلدهم.

ختاماً نعرب مصر عن ارتياحها الشديد ومسائلتها للجهود التى تبذلها الأمم المتحدة فى مجال حماية المهاجرين، ونأمل أن تكون التشريعات والممارسات الوطنية فى هذا الشأن محل تقدير الجمعية العامة .

509 01/44/22<-

01-01-02 08:26

للادة (١٩) من دستور منظمة العمل الدولية
تقرير
مقدم من حكومة جمهورية مصر العربية
بشأن
الاتفاقيتين غير المصق عليها بشأن العمال المهاجرين
رقمي (٩٧) لسنة ١٩٤٩، ١٩٤٣ (١٤٣) لسنة ١٩٧٥
والتوصيتين رقمي (٨١) لسنة ١٩٤٩، (١٤١) لسنة ١٩٧٥ في ذات الشأن

رقم الاتفاقية	الرجوع من الاتفاقية الى الاتفاقية	التصاريح الوزارية	التصاريح الوزارية
<p>وتم تنفيذ أحكام الاتفاقيتين والتوصيتين من خلال ما يلي:</p> <p>١- القانون المصري لسنة ٢٠١٤، ٢- القانون رقم (١١١) لسنة ١٩٨٢ للعامس بالجمهورية لاصلاح في الخارج وتلك فيما يتعلق بالهجرة إلى الخارج والتي تشمل الهجرة الاشقة والهجرة الموقته، بالإضافة إلى لاتاحة التفضيلية للفنون. ٣- القانون رقم (١١٢) لسنة ٢٠٠٣ والقرارات الوزارية ذات الصلة بشأن تسهيل الأجانب والتي يقصد بها التسهيل غير محدد المدة ٤- القانون رقم (١٥٤) لسنة ٢٠٠٤ والمسئل القانون رقم (٢٢٦) لسنة ١٩٧٥ وشأن الهجرة والتفضيلية للتصاريح.</p>	<p>الاتفاقية رقم ٩٧ (الادة ١ (١)) التوصية رقم ٨٦ للفنون ٩٧، ٩٧ الاتفاقية رقم ١١٤٢ الاتفاقية رقم ٩٧، المادة ١ (١) و ١١ والاتفاقية رقم ١٤٢، لوجز الاول والمادة ١١.</p>	<p>ينبغي أن يشمل تلك التصاريح بشأن الهجرة للحظية، والمواجة التماس المهاجرين، وتسهيل للمضي مدة التزمات الوزارية في حالة للحصول التزمات قصيرة.</p>	<p>١- بوجه بيان الأحكام الواردة في القوانين والوائح لوظيفة بشأن الهجرة الوزارية التماس وتوظيف التماس المهاجرين مع بيان: • ما إذا كانت تنظم الهجرة إلى الخارج أو الهجرة الوارفة أو كلاهما: • قنت التماس المهاجرين التي تتعلقها.</p>

303/49/13 850

01-01-02 08:26

البيانات	البيانات من الترخيص والتسجيل	التعليقات الفرعية	التعليقات الرئيسية
<p>ويتم تحديث رقم (111) سنة 1983 والحصة المخصصة للصندوق بالتداول عولاني رقم (15) لسنة 1984 المضافة لجمعية الجمهورية الدولية بصفة عمدة والجمعية بمبلغ بصفة خاصة والتي تشمل القطاعات الخاص والمبار.</p>	<p>رقم 97 لسنة 1 والاصحفة رقم 1143 القومية رقم 151 لتقوية 1 الاصحفة رقم 143 لسنة 10 و 11 والقومية رقم 151، تقويتان 3، 1 الاصحفة رقم 17، لسنة 2</p>	<p>بروزت تقديم معلومات هذا لنا كانت هذه معلومات على القطاعات للم والخاصة تتعلق مسألة الجمعية أو للم أو الجمع أو اللين.</p>	<p>بإزاء كانت الجمعية الرقمية تميز وتضمن كقوة قوتوس والسمازة في السطارة بين المرشحين والتمويل المساهمين في بلاك (الجمعية الوطنية للمساهمين).</p>
<p>في حين يتم تقديم مبنية شفوية للمسألة المسهزة في مسر من خلال الحكم القانون رقم (17) لسنة 2003 وتمن تشغيل الأجنبي في القطاعات للم والخاص وما يقع كقوة قوتوس والسمازة بين لامل لوطيين والتمويل الأجنبي.</p>	<p>رقم 143 لسنة 17، القومية رقم 151 والقومية رقم 143 لسنة 10 و 11 والقومية رقم 151، تقويتان 3، 1 الاصحفة رقم 17، لسنة 2</p>	<p>بروزت تقديم معلومات هذا لنا كانت هذه معلومات على القطاعات للم والخاصة تتعلق مسألة الجمعية أو للم أو الجمع أو اللين.</p>	<p>بإزاء كانت الجمعية الرقمية تميز وتضمن كقوة قوتوس والسمازة في السطارة بين المرشحين والتمويل المساهمين في بلاك (الجمعية الوطنية للمساهمين).</p>
<p>وذلك كان عناصر الجمعية الدولية تسمازة تشمل فيما صدر من الحكمة للقوانين والالتزام والقوانين التي تعني بشأن الجهة وتمت الأثناء لتجديد المتقمة لربطية المسمرين في دول البحر والقوصل مع لربطية المسمرة بالتاريخ من طريق القوصلات ومسارات، كذلك لاجن كوتوب واغني الجهة وتوضيحهم.</p>	<p>رقم 143 لسنة 17، القومية رقم 151 والقومية رقم 143 لسنة 10 و 11 والقومية رقم 151، تقويتان 3، 1 الاصحفة رقم 17، لسنة 2</p>	<p>بروزت تقديم معلومات بخصوص القوموس ذات الصلة بالكثير الطرورية والإدارية، وكذلك والسياسة العامة والاصحفة الجمعية وكذلك ببخصوص الترسبات والألة الإرضائية السمية،</p>	<p>عناصر للساسة الوطنية للمساهمة والتقدير التي اتخذت لتضمن تنفيذها بإنجازية. التفسير التي اتخذت لمكافة كراهية الأجنبي والتحقق ضد المساهمين والتطارة السطوية ببصوموس ملاتمة التمول المساهمين</p>
<p>مصر هي من تقوم بتفويض إلى الأمم المتحدة بشأن المسألة المسهزة وفي ما تم لصنادق في شكل الاصحفة رقم 158 لسنة 1991 لصوية حقوق للم.</p>	<p>رقم 143 لسنة 17، القومية رقم 151 والقومية رقم 143 لسنة 10 و 11 والقومية رقم 151، تقويتان 3، 1 الاصحفة رقم 17، لسنة 2</p>	<p>بروزت تقديم معلومات بخصوص القوموس ذات الصلة بالكثير الطرورية والإدارية، وكذلك والسياسة العامة والاصحفة الجمعية وكذلك ببخصوص الترسبات والألة الإرضائية السمية،</p>	<p>عناصر للساسة الوطنية للمساهمة والتقدير التي اتخذت لتضمن تنفيذها بإنجازية. التفسير التي اتخذت لمكافة كراهية الأجنبي والتحقق ضد المساهمين والتطارة السطوية ببصوموس ملاتمة التمول المساهمين</p>

25749715 EGM ->

01-01-02 08:26

الرجوع من التقييمات والتوصيات بالمحكومية	الرجوع من التقييمات والتوصيات القومية رقم 101 لسنة 2004 (أ)	التقييمات الأخرى	التعليقات والتوصيات
<p>المهاجرين والمغتربين لدرهم وثائق مصدقة عليها ممر عام 1993 الامر الذي يسمح لهيئة تنفيذ الليرة لشراء فيها.</p> <p>قامت وزارة القوى العاملة والمهجرة بتوقيع اتفاقيات التعاون التقني بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومات كل من: الجمهورية الإيطالية، قطر، لبنان، السودان، المملكة العربية السعودية، المملكة الأردنية الهاشمية، لبنان، ليبيا، الكويت، العراق، سوريا، العراق، الكويت.</p> <p>يشان الامم المتحدة في مجال المساعدة للمهاجرة (مرفقاً).</p> <p>علاوة على ما نصت عليه الأحكام الخاصة بتسيير العمل الأجنبي للمهجرة وتجاوزة الاتفاقيات لبرية، هي ضم 1971 مصدق ممر على الاتفاقية رقم (2) لسنة 1970 للمهجرة من منظمة العمل الدولية بشأن عمل الأجنبي المهاجرة.</p>	<p>الاتفاقية رقم 97، المادتان 1 (ج) و 1 (د) والاتفاقية رقم 143، المادتان 4 و 10 القومية رقم 87، المادتين 1 و 2.</p>	<p>وزارة توعية، ويكمن أهمية متخصصة، وشريطة يمكن العمل، وثبات متخصصة للاتفاقية.</p> <p>يرجاء تقديم نسخ من الاتفاقيات ذات الصلة.</p>	<p>الرجاء الإجابة على التقييمات التي تقدمت من أجل التعمير وإقامة اتصال متبادل و تبادل معلومات على المستوى القومي و التقني و الإقليمي ومنتدى الأطراف بما في ذلك المعلومات بشأن الاتفاقيات الثنائية أو متعددة الأطراف الموقعة بجمهورية مصر العربية.</p>
<p>الحكام القانونيين للشغل إليها في الفترة (1) من هذا التقرير لا يوجد تغيير ما يمنع من حرية الحقوق الأساسية للعمل و حقوق الإنسان بل أنها تكفلها كما أن حكومة جمهورية مصر العربية مصدقة على معايير العمل الدولية التي تكفل</p>	<p>الاتفاقية رقم 143، المادة 1</p>	<p>يجب ان يشمل ذلك معلومات بشأن فرصات الإسهامية في العمل (جودة التنظيم و المقاييس الخاصة، و القضاء على عمالة الأطفال، والقضاء على العمل القسري و القضاء على التمييز في التوظيف والتمهيد).</p> <p>يرجاء تقديم معلومات عن التمييز الناتج على</p>	<p>1- الرجاء تقديم معلومات، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بالتوظيف والتوزيع الوظيفية بشأن التمييز التي تقدمت من أجل: <ul style="list-style-type: none"> • ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية لجميع العمال المهاجرين، بمرور انتشار عن وضعهم القانوني كعاجزين؛ • حظر التمييز المباشر وغير المباشر ضد العمال المهاجرين. </p>

->25749713 BCM

19

01-01-02 08:27

البيانات الشخصية	تاريخ ميلاد الموظف والتوسيع	المستوى الوظيفي	المهام الوظيفية
<p>وجعل بتبديل الإجابات فيما يخص لاختيارك لخدمة وذلك وفقاً لتكامل البرنامج رقم (١٣٦) لسنة ٢٠٠٣ وفي ماله رقم (١٥).</p>	<p>اللائحة رقم ١٤٢، لسنة ١٩٥٩ (١٥) للتوسيع رقم ١٥١ الفقرة ٨ (١)</p>		<p>٦- بوجه بيان ما إذا كانت بروتوكول في لجان خبرات لتصبح وضع العمل المشجعين و إذا كان الأمر كذلك بوجه فكر التواصل .</p>
<p>(١) من هذا التغيير لم يطأ عليها ملاحظات.</p>	<p>اللائحة رقم ١٤٢، لسنة ١٩٥٩ (١) و (٢) التوسيع رقم ١٥١، الفقرات ٨ (٢) - (٥) ٢٤ و</p>		<p>٧- بوجه تقييم مديرك، بما في ذلك تصورس لتقويتهم والترويج الوطنية عن التكبير التي تضمن العمل المشجعين الذين يعتبرون الرياء، بصرف النظر عن وضعهم التقني من حيث القدرة، المساهمة في المسألة لهم وأدورهم بالنسبة لتقويتهم القائمة عن صلهم السابق من المشكلات والضعف الاجمالي وغير ذلك من الزوايا.</p>
<p>عن أصالهم خاصة أحكام القانون (١٦) لسنة ٢٠٠٣ فيما يخص تبديل الإجابات.</p>	<p>اللائحة رقم ٩٧، لسنة ١٩٧٧، الملحق ١١ للشراء ٢-٧٧، الملحق ٢، المواد ٤٣، ٤٤، ٤٦ ١٧، ١٢ (١) و (٢) والتوسيع رقم ١٨٦ التقريب للمدولة والمهجرة بالإشارة إلى الأجهزة لتبينة لولاية للإدعية ووزارة الخارجية.</p>	<p>بوجه توفير معلومات عن دور المنظمات العلمية، ومن أبرز الوكالات المنظمة بالتحسين والتشغيل وكفؤ التوظيف. بوجه تقديم معلومات بشأن تنظيم الخدمات، و توزيع الخدمات أو المعلومات الخاصة بالمجاهدين، بوجه توضيح طبيعة التعاون القيام بين بلدان الشرق والبلدان المتقدمة، إن لحد، بوجه تقديم نسخ من أي اتفاقية.</p>	<p>٨- بوجه بيان ما إذا كانت: • صليحة تعيين وتوظيف العمال المشجعين منخدمة التنظيم وإذا كان الأمر كذلك فغرضي بيان كيفية ذلك؛ • نوع المعلومات المتصلة بالمهجرة والخدمات المشجعية المتاحة لتعمال المشجعين أثناء قمرالعمل المتوقعة لعملية الهجرة وتوضيح ما إذا كانت تقديم دون مقابل أم لا؟ • التقارير تحتل ضد تقديم معلومات مستقلة فيما يتعلق بالمهجرة إلى الخارج والهجرة الزائدة.</p>
<p>تتضمن عملية تبديل الإجابات التي للشراء ٢-٧٧، الملحق ٢، المواد ٤٣، ٤٤، ٤٦ ١٧، ١٢ (١) و (٢) والتوسيع رقم ١٨٦ التقريب للمدولة والمهجرة بالإشارة إلى الأجهزة لتبينة لولاية للإدعية ووزارة الخارجية.</p>	<p>اللائحة رقم ٩٧، لسنة ١٩٧٧، الملحق ١١ للشراء ٢-٧٧، الملحق ٢، المواد ٤٣، ٤٤، ٤٦ ١٧، ١٢ (١) و (٢) والتوسيع رقم ١٨٦ التقريب للمدولة والمهجرة بالإشارة إلى الأجهزة لتبينة لولاية للإدعية ووزارة الخارجية.</p>		

01-01-02 08:28

رقم الوثيقة	التاريخ من الإصدار والتوقيع	المستند الفرعي	المستند الرئيسي
<p>مرفق إحصاء عن ترخيص عمل الأجانب لعام ١٠١٤ ويشتمل إحصاء الأجناف الذين سكنوا حصرهم من خلال حصرهم على ترخيص لمرورهم للمن.</p>	<p>اللائحة رقم ٩٧ واللائحة رقم ١٤٣ اللائحة رقم ١٩٧، المادة ١٦ واللائحة رقم ١٤٣، المادة ١٠ و ١٢</p>	<p>برجاء تقديم إحصائيات بشأن ترخيص العمل المهاجرين على مختلف فروع الاقتصاد والقطاعات الحيوية وحسب مستوى الدخل بالإضافة إلى أي ملاحظات وإجراءات أخرى في هذا الصدد.</p>	<p>١١- برجاء تقديم أي إحصائيات متاحة مقدمة حسب الفروع والقطاعات والوضع القانوني للمهجرين، إذا أمكن ذلك، وعن مختلف فروع المهنة (سواء قانونية أو غير القانونية) وعن توظيف المهجرين.</p> <p>١٢- برجاء بيان كيفية جمع المعلومات، إذا كانت متاحة وتحتفظ كوسيلة لتحديد طبيعة ومدى علم السفارة والتفويض عند العمل للمهجرين.</p>
<p>على مستوى مستويات القوى العاملة والهدرة وتجميعها مركزياً بحلول عام ٢٠١٤</p>			
<p>وفقاً للتقرير الأخرى رقم ٣٧٤ لسنة ٢٠١٤ بشأن لجنة التعداد الثاني، تقديراً للبيانات الواردة رقم ١٤٤ المنبثقة عن منظمة العمل الدولية عام ١٩٧٦ وهي صحت عليها مصر عام ١٩٨٢ في جميع التقارير والبيانات والإجراءات التي تتخذ بشأن العمل والمهجرين، بالاشتراك أو الخارج، الوطنيين أو غيرهم، لأنه يتم عرضها على منظمات العمل الأصنام ومنظمات العمل وخاصة المعنية وذلك من أجل التطوير المستمر لتوثيق هذه القضايا والتقارير والإجراءات متوافقة مع أحكام القوانين والالتزامات الدولية التي تكون مصر طرفاً فيها.</p>		<p>برجاء تقديم معلومات عن طرق التشار مع منظمات العمل والعمل في إطار التعاون على المستويات الوطنية والقومية والإقليمية والدولية.</p>	<p>١٣- برجاء تقديم معلومات بشأن دور منظمات العمل والعمل والتشار معهم فيما يتعلق بالآتي: (١) جميع الأعمار العاملة المنتجة بالهدرة من أجل العمل و (ب) وضع وتقدير القوانين والواقع وخبرتها من التغيير المنتجة بالهدرة المسألة، بما في ذلك الهدرة غير القانونية وتسهيل العمل المهاجرين غير القانونيين والإجراءات الموصلة لهم نتيجة لذلك.</p>

01-01-02 08:28

البيانات	مراجع من التشريعات والقوانين	التشريعات الفرعية	التعليقات الفرعية
<p>وتتضمن أحكام لاقام حضور الاجتماعات والقرارات المجتمعية التي تتخذ بموجبها خاصة بالهجرة التي في شأنها الإجراءات التي من شأنها التفكير على المساواة وكذلك القروض ولم تقدم مقترحات في ذلك الشأن.</p>	<p>اللائحة رقم ١٤٣ لسنة ١٩٣٠ (أ) و (ب) والقوانين رقم ١٥١، ١٥٢، ١٥٣ و ١٥٤ و ١٥٥</p>		<p>١٤- بوجه بيان حقيقة لاعتراك منظمات أصحاب العمل والعمال في الترويج، والتفاوض، والتعبئة وتحقيق مبدأ حقوق القروض والمساواة في المشاركة تجاه العمل المهاجرين وأسرهم.</p>
<p>أحكام الاتفاقيات والتوصيات التي مرستها لاقام تطبيق أحكام القوانين ذات الصلة بالهجرة مع الأكد في الاعتراف من مصر دولة يتولى عدد الشبان المهاجرين منها عدد الشبان المهاجرين إليها حكراً.</p>			<p>١٥- بوجه بيان ما إذا كانت قد أدرجت تغييرات على التشريع أو التشريعات الواسعة من أجل إعمال كل أو بعض أحكام الاتفاقيات والتوصيات. ونرجي الإفادة عما إذا كان من المزمع اعتماد تدابير أخرى لإعمال أحكام الاتفاقيات أو التوصيات بدرجة أكبر مما في ذلك التصديق.</p>
<p>لا توجد سجلات توفيق التصديق على الاتفاقيات، إلا أن القوانين الوطنية ذات الصلة بالهجرة والسابق الإشارة إليها في الفقرة رقم (١) من هذا التقرير تتكرر وتحتوي على إجراءات التصديق عليها والتوصيات والتوصيات التي يصحح مع لمر التصديق على الاتفاقيات لا يعطى مرتبة أفضل للشباب.</p>			<p>١٦- بوجه تحديد أي سجلات قد تمسك أو توضع والتصديق على الاتفاقيات. بوجه بيان أي تدابير اتخذت أو من المزمع اتخاذها لتعطي على هذه السجلات.</p>

UN 01/64/10 EUN

01-01-02 08:29

البلد	الرجوع من التكاليف المتكبدة	التصنيف	التعليق
<p>منه الفترة ٢ تكس حكومة جمهورية مصر لثروة حيث ان مصر ليست بونه فونالية.</p>			
<p>منظمات <u>أصناف الأصيل</u> التي أرسل إليها نسخة من التقرير هي:</p> <ul style="list-style-type: none"> • الاتحاد لمصري العرف التجارية • اتحاد المنظمات المصرية • منظمات <u>الصناعات</u> التي أرسل إليها نسخة من التقرير هي : • الإتحاد العام للتقنيات صال مصر • الإتحاد لمصري التقنيات المتكاملة • الإتحاد القومي لعمل مصر • اتحاد التقنيات المتكاملة المصرية • اتحاد صال مصر البيوتكنولوجي • اتحاد صال مصر لمر 			<p>١٧- (أ) كانت يلزم دولة جورانية: تعتبر ملاحمة في نظر الحكومة الجورانية وفقاً للمعنى السوداني بحسب إجراءات على المستوى الجوراني سواء كلاً أو جزئياً، أو بوسيلة لوائح أو المنظمات أو الكيانات لشكوية الاتحاد بدلاً من اتخاذ إجراءات على المستوى الجوراني، (ب) بما كانت الإجراءات الجورانية ملاحمة، بوجه تقديم المعلومات المتكررة في الأقسام من ١ إلى ٥ من هذا التوضيح (ج) إذا اعتبرت الإجراءات التي تتخذها الوحدات المتكورة للاتحاد ملاحمة، ففرضي يقدم أي معلومات عامة تكس الأقسام من ١ إلى ٥ من هذا التوضيح بوجه بيان أي ترتيبات يمكن اتخاذها على مستوى دولة الجورالية بهدف تعزيز الإجراءات التقييمية من أجل تنفيذ أحكام الاتفاقين وللمستوفين، كلاً أو جزئياً، مع بيان أية تدفق حصلت من خلال تلك الإجراءات بشكل علم. ١٨- بوجه بيان المنظمات لمصالح ضمن وأصل والتي أرسل إليها التقرير لملح حسب المادة ٢٢ الفقرة (٢)، من دستور منظمة العمل الدولية.</p>

رقم الوثيقة	الرجوع من الوثائق والبيانات	التقييم التام	التعليقات التوضيحية
<p>لم يتم تقديم أية معلومات أو ردود من المنظمات المسائل ذكرها حتى تاريخه وفي حالة ورودها سيتم تحديث الأرقام لمرادستها ومراجعتها بها وربما سيتم تحديثها حولها.</p>			<p>١٩- رجاء الإشارة عما إذا كنتم قد تلقيتم من منظمات المسائل اسمع والمعمل القسرية أي معلومات تتعلق بتوصله أو ما يوضح إحصائه من المسائل ذات المسألة بيننا للتقرير. وإذا كان الأمر كذلك، رجاء إرسال نسخة من هذه المعلومات إلى تعليقاتك في ورقة ملقاة.</p>
<p>كما يتفق بالمعيار ذات الصلة بالمعيار المسجلين وبمخرجات مسر حولية يمكن بكل الجهد الترويج لهذه المعايير لدى الدول الأعضاء بالمنظمة والتي تشير الإحصائيات لها حول ذات مجالات موجزة وافية كثيرة حتى يطمئن المسجلين على فهمهم وحقائقهم.</p>			<p>٢٠- ما هي التغيرات التي ترضع ولاكم في كيفية بشأن الإجراءات لمحالة التي تتعلق بالمعايير المتعددة والمتعدد المسجلين والتي مستخدم المنظمة في مجال موجزة المسألة.</p>
<p>كما تقرح حكومة مسر تتقبل المنظمة الدول الثالثة من أحكام اتفاقية الأمم المتحدة رقم 108 لسنة 1990.</p>			<p>٢١- هل تقدمتم إلى منظمة العمل الدولية في طلب الاسم السجلات أو لتعلنون التي لإصدار للمعيار المذكورة إذا كان الأمر كذلك، كيف كان أثر هذا التعمير وإذا كان الأمر كذلك، كيف تستطيع المنظمة تقديم الختم مسوونه ملائمة في إطار تفويضها بدعم جهود الدول في مجال موجزة القسرية وحماية حقوق العمال المسجلين؟</p>
<p>ويستقر الاتفاق بين المنظمة والحكومة في مثل تحقيق المنظمة الأمم التي يقوى لوجود للحكومة ذات القسرة وبمجرد وصية حقوق العمل المسجلين من خلال تنمية مؤشرات لتسليح بفتح الموجزة في مجالات إصدار قواعد البيانات والاتصال مع سجلات دولها وخارجها.</p>			

5
01-01-02 08:30

الملاحظات	الرجوع من الامتيازات والتجسس	الامتيازات العربية	الامتيازات الروسية
<p>بما ان الحكومة ان يكون القسم الامتيازات مستقلاً شمساً للبرلمان اللقية بالاسم القوانين ذات الصلة بالحكومة مثل العقود وبنية الامتيازات التي من شأنها تحقيق التوافق بين هذه القوانين الوطنية والحكم تلك الحكومة.</p>			<p>٢٣- ما هي الامتيازات بلانك يمكن القسم الامتيازات السيريات والتمويل التي في المستقبل من أجل برامج اعداد الحكومة العسكرية؟</p>